السفير
الاربعاء 09-06-2010 العدد 11611
7

تجمع رجال الأعمال يعرض دراسة حول تأثير الإصلاحات على الاقتصاد الوطني

أطلق تجمع رجال الأعمال اللبنانيين، بالتعاون مع جامعة القديس يوسف، دراسة نموذجية ترصد التأثيرات المفترضة للعملية الإصلاحية على أداء الاقتصاد اللبناني، يهدف الى إثبات أن الإجراءات الاصلاحيَّة ستمكّن الاقتصاد اللبناني من تمتين وضعه بشكل مستدام، واكتساب المزيد من المناعة في وقت يبدو أنّ البلد يشهد انتعاشاً اقتصادياً مؤقتاً وأقرب إلى أن يكون اصطناعياً من دون تنفيذ الإصلاحات الجذريَّة.

استند معدو الدراسة الى جميع الإحصاءات والبيانات المتوافرة لدى وزارة الاقتصاد والتجارة ومجموعة الإحصاءات الإقتصادية الوطنية (١٩٩٧ وحتى ٢٠٠٥)، مثلما أخذ في الاعتبار النموذج الحسابي الاجتماعي SAM لسنة ٢٠٠٥ المبني على ١٥ قطاعاً. وقد تم بناء النموذج على قاعدة سنة ٢٠٠٣ وعلى مدى طويل. كما تم أخذ إصلاحات مؤتمر «باريس ٣» كأمثلة لبعض الخطوات التي يمكن إطلاقها. أتاح النموذج وضع آلية تتيح تقدير آثار الإصلاحات على الناتج المحلي والاستثمار والاستهلاك وبعض الجوانب الاجتماعية كمحو الأمية ونسبة الفقر.

تضمنت الدراسة خمس فرضيات:

١ ـ «لا إصلاحات» (في إطار باريس ٣) مع ما ينتج من ذلك من تراجع للمكانة الماليَّة للحكومة وعجزها عن تنفيذ الإصلاحات.

٢ ـ «إصلاحات تطلق النمو» من خلال الاستقرار الاقتصاديّ وتحسين الإدارة وأجواء الاستثمار وتحرير التجارة وإنماء أسواق رأس المال وإدارة الدين، ما يتيح تدفق الرساميل.

٣ ـ «إصلاحات اجتماعية» لخفض مستوى الفقر وتحسين الصحة والتربية، ما يتيح زيادة إنتاجية العمل والرساميل وإدخال التكنولوجيات الجديدة وتحسين أهلية اليد العاملة وكفاءتها.

٤ ـ «ضبط المالية العامة والاصلاح البنيوي» يفترض تقليص المديونية العامة بنسبة ٥٠ بالمئة، ما يتيح تخصيص أموال إضافية للقطاعات الاجتماعية وتمويل القطاع الخاص بالإضافة إلى البنية التحتية وخفض مستوى الثقل الضريبي.

٥ ـ «الخصخصة» لقطاعات الاتصالات والكهرباء وتكرير النفط، وتوزيع المياه والمرافئ والمطارات، ما يؤدي إلى زيادة الاستثمار وربما انخفاض الاستهلاك.

بعد إجراء كل الحسابات، بناء على مجموعة عوامل منها مستوى الأسعار والاستيراد والتأثير على مجموعة قطاعات اقتصادياً، تمّ التوصل إلى نتائج توضح بالأرقام وبشكل قاطع أنّ آثار الإصلاحات كبيرة جدّاً وقادرة على تحسين كل المؤشرات الاقتصادية، كما تسمح بخفض الدين العام بنسبة النصف وتساعد على تحقيق نمو يفوق ١٠،٨ بالمئة سنوياً في المدى المنظور.

كما أشارت الدراسة الى أن عدم القيام بالاصلاحات سيؤدي حتماً إلى انخفاض الناتج الوطني ٤،٣ بالمئة سنوياً على المدى الطويل.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"